

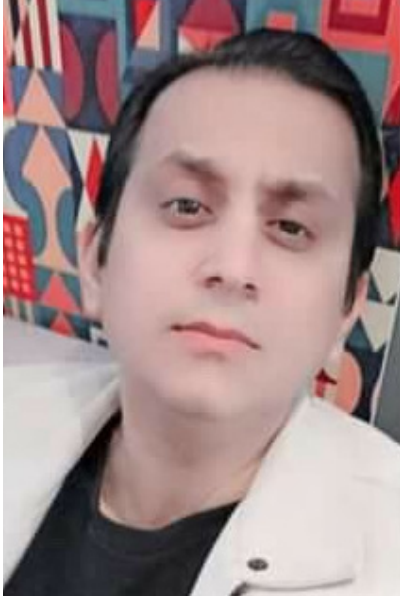


الحرية والمساواة التامة بين المرأة والرجل

نساء الانتفاضة

الاثنين ٢٠٢٣/١/٢

العدد ١١٥



العنف ضد المرأة العراقية تفاقم المعاناة وزيادة شبكات المتاجرة

همام قباني

والاجتماعية .

المتاجرة بأجساد النساء
واعضاءهن وبالأخص
فئة القاصرات في
شبكات الدعارة أو العمل
في الملاهي والمقاهي
والمطاعم واستغلال
اوضاعهن ومأساتهن
والعمل على تهجيرهن
لبلدان الخليج والدول
الاروبية بعقود عمل
مشبوهة مع إفلت

مرتكبي هذه الجرائم من العقاب في الكثير من الأحيان.

- ارتفاع نسبة فتيات الشوارع و عدم سن قانون خاص لاحتواء هذه الظاهرة
- ارتفاع نسبة الفقر والامية والعطالة بين النساء .
- تردى الخدمات الصحية الموجهة للنساء.
- تضاعف معاناة المرأة الريفية في جميع المجالات نتيجة التهميش الذي يعاني منه المجتمع الريفي وعدم فاعلية السياسات المتبعة في هذا المجال.
- عدم توفير مراكز إيواء للنساء المعنفات وأطفالهن ومراكز إرشاد وتوعية أسرية في جميع محافظات العراق .

##التوصيات :

- تذكر الدولة العراقية بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة والخاص وبالأخص مناهضة العنف ضد النساء ونظامها بوضع إستراتيجية حقيقية في هذا المجال ووضع كافة الوسائل الكفيلة بتفعيلها وإشراك المنظمات والفرق المختصة غير الحكومية في إقرارها وتنفيذها وتقييمها.
- وضع حد لسياسة الاعقاب تجاه مرتكبي كل أشكال العنف ضد النساء وخاصة منه العنف الأسري والمجتمعي عبر سن قوانين تجرم العنف ضد النساء وخلق آليات لتنفيذها.
- تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تنص على مسؤولية الحكومات في وضع السياسات الكفيلة بتغيير

العنف المتزايد ضد النساء والمتاجرة بمأساتهن : وصمة عار في سجل الإنسانية.وصفة بوجه كل الذين يدعون «الحقوقية» ولم يساهموا في ردع هذا الازد .

ارجو من جميع النشطاء والمنظمات والجمعيات من الاحرار الوقوف معاً على معاناتهن محلياً وعالمياً من مختلف ضروب العنف الجسدي والنفسي والمعنوي. لحت جميع جهات ذات العلاقة على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بالاستئصال النهائي لظاهرة العنف ضد المرأة العراقية والمتاجرة بها وبأساتهن .

فأعداد النساء ضحايا العنف الاسري والمجتمعي تبقى مرتفعة. وتشكل النساء الضحية الأساسية للشبكات المتاجرة في مأساتهن و أجسادهن مما يجعل أعدادهن بين ضحايا ما يسمى بالسياحة الجنسية يرتفع وتدهور أوضاعهن التي تصل إلى مستوى الاستعباد وتساهم السياسات النيوليبرالية الذكورية الإسلامية المتوحشة في (العراق خاصة) بالزج بالمزيد من النساء في العطالة والاستغلال كصنف آخر من أصناف العنف المادي والمعنوي وفي بلدنا العراق ونتيجة للعلاقة الجدلية بين العنف والفقر ولما تمثله المرأة من حلقة ضعيفة في مجتمعنا العشائري الطائفي الذكوري الابوي السلطوي في العلاقات الاجتماعية تتفاقم حالات العنف ضدها نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بشكل عام. وهي حقيقة تعكسها إحصائيات مراكز والمنظمات الاسبتقال والارشاد الخاصة بالنساء العراقيات ضحايا العنف الاسري والمجتمعي وان كانت قلة فقط منهن يلتجئن لهذه الفرق والمنظمات لفقدان الجرأة على فضح ما يتعرضن له وتستمر معاناة الأغلبية في طي الكتمان بسبب طبيعة المجتمع العراقي العشائري المحافظ .و خاصة مع تخلي الدولة عن مسؤوليتها في التكفل بهن واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير لاستئصال أسباب هذه الظاهرة. و تعدد أشكال وأنواع العنف المسلط ضد النساء العراقيات و تبقى حصيلة تداخل مجموعة من العوامل التشريعية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمعاناتهن لا زالت مستمرة وبشكل يومي من خلال استمرار مظاهر اللا مساواة في القانون وعدم تفعيل المقتضيات الايجابية فيه كصدور قوانين المناهض للعنف ضد النساء. وعدم تفعيل التمييز الايجابي. والاستمرار الدائم في ترويج الصور النمطية المهينة للمرأة العراقية سواء عبر وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي او المؤسسات الدينية

حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

اسيل رماح



البلدان والعراق في مقدمتها. فهي تكون معادية للمرأة، فجميع اركان سلطة الإسلام السياسي في العراق مسؤولة عما يحدث. فهي تتعامل مع النساء بكونهن من الدرجة الأدنى التي عليها الالتزام والرضوخ، دون أي اعتراض أو رفض في تحديد خياراتها.

إذا لم يتم الوقوف بوجه الانظمة الذكورية؛ التي تفرض السيطرة والسلطوية على النساء وتبرر العنف ضدها؛ وتحت عنوان العمل النسوي أولاً والمجمعي ككل من اجل تفكيك ظلام عقود طويلة كبلت المرأة وامتهنتها لتغيير الثقافة النمطية السائدة. ووضع قوانين مساواتية تجرم أي مرتكب للعنف، فلن يتغير شيء، وسوف نبقى نتعامل مع جرائم قتل النساء على انها مجرد احصائيات وارقاما يتناقلها الاعلام؛ وهذه هي مهمة التحرير والمساواتيين من النساء والرجال المتطلعين لحياة تسودها الحرية والمساواة.

يحيي العالم في الخامس والعشرين من تشرين الثاني من كل عام اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي أقرته وحدته الأمم المتحدة. ويعد العنف بالصد من المرأة من أكثر الانتهاكات شيوعاً وانتشاراً، خصوصاً في المجتمعات ذات الطابع الديني والعشائري؛ وما يترتب عليه من مشاكل نفسية وجسدية تنهك الضحية، ففي العراق مثلاً اخذت جرائم العنف تتزايد في الآونة الأخيرة، وسط تكتم السلطات التي تتغاضى عن تلك الجرائم، وبغياب القوانين التي تحمي النساء وتضمن حقوقهن، كما أن قتل النساء وتعنيفهن لا يزال من أكثر الحوادث التي لا يتم الاعلان او الإبلاغ عنها؛ وذلك لانعدام العقاب ومحاسبة مرتكبي الجريمة؛ فتحت مسميات «جرائم الشرف وغسل العار» يتسامح القضاء مع هكذا قضايا أو يخفف أحكامها مما يشجع على ارتكابها. ناهيك عن خوف الضحية من المجتمع المغرق بالعادات والتقاليد البالية وما يترتب عليه من الشعور بالفضيحة والعار التي يلحق بها طول حياتها.

لا تزال اغلب المجتمعات تقنن العنف ضد النساء وتتعامل مع المرأة من منظور مادي كسلعة والة ووسيلة، وجزء كبير من ممارسات الإتجار بالبشر فيما يتعلق بالنساء، وتعزز هذه السلوكيات مجموعة من تشريعات وقوانين وقرارات الأنظمة الأبوية الحاكمة، فهناك تقارير تقول: تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء للعنف الجسدي أو الجنسي، وفي الغالب على يد الشريك أو الاهل أو السلطات، وكما هو الحال في ظل حكم نظام الملالي في إيران أو حكم السلطات الطائفية والعشائرية في العراق. وهذا هو واقع حال المرأة، من يؤس الأوضاع إلى القمع والاضطهاد.

لاصق العنف النساء منذ زمن بعيد، ولا حلول ملموسة على ارض الواقع؛ بسبب سيطرة قوى دينية عشائرية ذكورية على السلطة في كثير من

►► العنف ضد المرأة العراقية بقية ص1

وتحديث محاكم القضاء المدني، وسن آلية إنجاز سريعة للمعاملات المتعلقة بقضايا الخلافات الأسرية وقضايا الزواج والطلاق والنفقة والسكن والحضانة سن عقوبات رادعة لممارسي زواج القاصرات.

- إعادة النظر في إجراءات التبليغ عن حالات العنف، وتدريب الموظفين المنوط بهم تنفيذ القوانين الخاصة بأحكام الأسرة من شرطة أو قضاة ومحامين. وكذلك سن تشريعات تضبط إجراءات ملكية السكن ما بين الزوج والزوجة، وتعيين نساء قاضيات. ومنح المرأة قرار تحديد فترات للنسل والحد من إنجاب الأطفال أو الاجهاض ، وطرح برامج تثقيف وتوعية قانونية موجهة إلى النساء.

- فسح المجال للمنظمات والروابط والفرق الغير حكومية المختصة من خلال برامج إعادة تأهيل النساء المعنفات والتوجه إلى الرجال لتثقيفهم وتوعيتهم بأضرار ممارسة العنف ضد المرأة وأسرهم. وأن يكون هناك تعاون ما بين الروابط و الفرق والمنظمات النسائية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وتعزيز العلاقة والتواصل بينهما لمعالجة ظاهرة العنف ضد المرأة.هذا إضافة إلى إيجاد آليات التواصل مع السلطة التشريعية وحثها على المساهمة للحد من الظاهرة عبر استعجال بسن القوانين وتنفيذها .

العقليات والسلوكات المكرسة للأدوار النمطية لكلا الجنسين والتي تكرس دونية احدهما عن الآخر.

- رفع كافة التحفظات عن الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء .

- تغيير الصورة المحقرة للمرأة في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي .و إعادة النظر فيما تبثه وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والمؤسسات الدينية ، وحثها على تغيير الصورة النمطية عن المرأة وبتني خطاب ديني واجتماعي متنور وانساني .
- القيام بدراسات و استطلاعات تحليلية دورية عن دور الإعلام في إشاعته ثقافة تمييزية ضد النساء .

- إدماج مبادئ وقيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في البرامج التعليمية لكل الفاعلين في مجال التربية والتعليم والإعلام والقضاء ، وإقرار مناهج وبرامج دراسية تعليمية وتربوية تعنى بثقافة حقوق المرأة ومكافحة ظاهرة العنف ضدها.

- ضرورة إصدار قانون لأحكام الأسرة جديد ، يتلائم مع متطلبات العصر الجديدة والقوانين الحقوقية الدولية وميثاق حقوق الانسان